AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4296 | الثلاثاء | 15 ذي القعدة 1443 هـ | 14 يونيو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

على هامش المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

الشريعان: النظام التجاري العالمي يواجه تحديات صعبة تحتاج حشد الجهود

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي فهد الشريعان أمس الاثنين إن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ينعقد في أوقات غير مسبوقة تزامناً مع التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي والأزمة الأوكرانية وتداعياتها.

وأضاف الوزير الشريعان على هامش فعاليات المؤتمر المتواصلة من ال12 الى 15 من يونيو الجاري ان أهمية عقده في هذه الفترة تأتي لحشد جهود مواجهة التحديات وإبراز دور المنظمة التي لها أثر كبير على قواعد النظام التجاري وسلاسل التوريد وعودة الإنتعاش التجاري والاقتصادي الدولي.

وأوضح الشريعان أن من أبرز المواضيع المطروحة على جدول أعمال المؤتمر ما يتعلق باستجابة المنظمة للأوبئة وقضايا إصلاح قواعد المنظمة والوصول إلى قرارات حول مصائد الأسماك والزراعة والأمن الغذائي والتجارة الالكترونية ومواضيع أخرى تتعلق بالتنمية والتجارة.

فهد الشريعان والوفد المرافق مع المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية

وذكر ان دولة الكويت منذ انضمامها الى المنظمة عام 1995 وهي تولي اهتماما كبيرا لتعزيز دور المنظمة باعتبارها ركيزة من ركائز النظام التجاري المتعدد الأطراف وذلك من خلال مشاركتها في مبادرات وإعلانات المنظمة ومشاريع القرارات التي تصدر في المؤتمرات.

ولفت الى انه كان من المقرر ان يعقد هذا المؤتمر في موعده كل عامين في كازاخستان في يونيو 2020 إلا أن ظروف الإغلاقات التي مرت بها دول العالم بسبب جائحة (كورونا) أدت إلى تأجيله مرتين لفترة امتدت إلى أكثر من أربع سنوات من الاجتماع الوزاري السابق الذي عقد في مدينة (بوينس آيرس) الأرجنتينية في ديسمبر 2017.

وشارك الوزير الشريعان في عدد من الاجتماعات التي عقدت على هامش المؤتمر مثل اللقاء التنسيقي بين وزراء التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف التأكيد على مواقف الدول وتبادل الآراء بشأنها والاجتماع التنسيقي لوزراء التجارة بالدول العربية والذي تم من خلاله اعتماد البيان الوزاري لدول المجموعة العربية المتضمن اهتمامات دول المجموعة تجاه المنظمة والمؤتمر بالإضافة إلى مقابلة المديرة العامة للمنظمة فضلا عن عدد من اللقاءات الثنائية مع رؤساء الوفود على هامش المؤتمر.

ويترأس وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان وفد دولة الكويت الى المؤتمر والذي يضم المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم والوكيل المساعد للمنظمات الدولية والتجارة الخارجية عيد الرشيدي وعددا من مسؤولي وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وزراء المالية الخليجيون يبحثون تعزيز التعاون المالي والاقتصادي المشترك

لقطة جماعية لوزراء المالية

بحث وزراء المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العديد من المواضيع المتعلقة بتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

وذكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان أمس الاثنين أن ذلك جاء خلال عقد وزراء المالية الخليجيين اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي ال116 بمشاركة وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي عبدالوهاب الرشيد.

وأضافت ان الاجتماع جاء برئاسة وزير المالية السعودي محمد الجدعان (رئيس الدورة الحالية) وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف اليوم الاثنين بمقر الأمانة العامة في الرياض.

واشارت الى ان اللجنة اطلعت على التوصيات المرفوعة لها من لجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي ولجنة رؤساء ومديري الإدارات الضريبية بدول المجلس ولجنة السوق الخليجية المشتركة.

ولفتت إلى ان اللجنة اطلعت ايضا على نتائج اجتماعات الفريق المكلف بالنظر في مبادرات مجموعة العشرين (جي.20) في المسار المالي وأحيطت علما بمستجدات التوقيع على اتفاقية نظام ربط المدفوعات بين دول مجلس التعاون.

«المركزي»: احتياطي الكويت الأجنبي عند أعلى مستوى منذ ديسمبر 2020

(Million Dinars (مليون دينار

البيان	2022 أبريل Apr	2022 مارس Mar	2021 ديسمبر Dec	2021 أبريل Apr
عرض النقد (ن2)	41529.5	40588.7	38964.6	38277.7
التغير عن الشهر السابق (%)	2.3	1.2	-0.6	-0.3
التغير عن الشهر المقابل (%)	8.5	5.7	-0.5	0.1
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	6.6	4.2	-0.5	-2.2
البنك المركزي:				
- إجمالي الموجودات	12906.6	12440.8	12213.3	12864.1
التغير عن الشهر السابق (%)	3.7	-1.0	-3.0	0.9
التغير عن الشهر المقابل (%)	0.3	-2.4	-12.5	5.9
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	5.7	1.9	-12.5	-7.9
- صافي الموجودات الأجنبية	12795.3	12277.5	12033.8	12705.5
التغير عن الشهر السابق (%)	4.2	-0.7	-3.1	0.7
التغير عن الشهر المقابل (%)	0.7	-2.6	-12.9	6.8
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	6.3	2.0	-12.9	-8.0
رصيد أدوات الدين العام *	500.0	500.0	800.0	950.0
التغير عن الشهر السابق (%)	0.0	-16.7	-5.9	-9.5
التغير عن الشهر المقابل (%)	-47.4	-52.4	-23.8	-39.6
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-37.5	-37.5	-23.8	-9.5
البنوك المحلية:				
- إجمالي الموجودات	82181.7	80076.3	77058.3	73751.5
التغير عن الشهر السابق (%)	2.6	1.4	0.8	-0.2
التغير عن الشهر المقابل (%)	11.4	8.4	5.1	1.8
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	6.6	3.9	5.1	0.6
- صافي الموجودات الأجنبية	5715.4	5589.2	6010.3	5943.1
التغير عن الشهر السابق (%)	2.3	-5.0	1.6	-5.9
التغير عن الشهر المقابل (%)	-3.8	-11.5	-15.3	-21.0
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-4.9	-7.0	-15.3	-16.2
ودائع القطاع الخاص المقيم:	39596.9	38807.6	37189.4	36457.7
- بالدينار الكويتي	36940.0	36384.2	34966.3	34422.2
التغير عن الشهر السابق (%)	1.5	1.8	-0.5	-0.5
التغير عن الشهر المقابل (%)	7.3	5.1	-0.9	1.3
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	5.6	4.1	-0.9	-2.4
- بالعملات الأجنبية	2656.9	2423.3	2223.1	2035.4
التغير عن الشهر السابق (%)	9.6	-5.6	-1.9	2.3
التغير عن الشهر المقابل (%)	30.5	21.8	8.0	-16.9
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	19.5	9.0	8.0	-1.2

جدول بياني توضيحي

ارتفع حجم السيولة المحلية في الكويت بختام شهر أبريل 2022 بنسبة 8.49 في المئة سنوياً؛ وفق الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وسجلت السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي «عرض النقد 2» نحو 41.529 مليار دينار (135.702 مليار دولار)، مقابل 38.278 مليار دينار (125.079 مليار دولار) في أبريل 2021.

وعلى أساس شهري، نمت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 2.32 في المئة عن مستواها في مارس 2022 البالغ 40.589 مليار دينار.

يذكر أن عرض النقد بمفهومه الواسع يشمل كلاً من النقود الجارية، والحسابات، وودائع الأجل، وحسابات التوفير.

وكشفت الإحصائية أن قيمة النقد المتداول والمسكوكات بفئاتهم المختلفة بلغت في أبريل الماضي 2.61 مليار دينار، مقارنة بـ2.19 مليار دينار بالشهر ذاته من العام السابق، بارتفاع 19.18 في المئة.

ولفتت إلى أن النقد المتداول والمسكوكات في أبريل الماضي توزع بين 2.23 مليار دينار إجمالي أوراق النقد المتداول، و30.79 مليون دينار قيمة المسكوكات.

وارتفعت قيمة الأصول الاحتياطية لدولة الكويت بنهاية أبريل 2022 بنسبة 6.44 في المئة على أساس سنوي، ليصل عند أعلى مستوى منذ ديسمبر 2020.

و بلغت قيمة الاحتياطي بختام أبريل الماضي 14.417 مليار دينار (47.109 مليار دولار)، مقابل 13.545 مليار دينار (44.260 مليار دولار) بالشهر نفسه من 2021.

وشهرياً، ارتفعت قيمة الاحتياطي الكويتي بنحو 3.75 في المئة؛ إذ كانت تبلغ في نهاية مارس 2022 نحو 13.896 مليار دينار (مليار دولار).

دعم الأداء السنوي لاحتياطي الكويت الأجنبي نمو بند العملة الأجنبية والودائع في الخارج بنسبة 0.63 في المئة إلى 12.761 مليار دينار، مقابل 12.681 مليار دينار في أبريل 2021.

كما قفزت حقوق السحب الخاصة بنسبة 133.68 في المئة إلى 1.339 مليار دينار بنهاية أبريل 2022، مقارنة بمستواها بالشهر نفسه من العام السابق له البالغ 573.4 مليون دينار.

وبلغت قيمة وضع الاحتياطي لدى الصندوق نحو 238.2 مليون دينار، بنمو 12.46 في المئة عن مستواها في أبريل 2021 البالغ 211.8 مليون دينار.

ويشمل وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

ولفتت الإحصائية إلى مواصلة القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية «بنك الكويت المركزي»، وتحتفظ به كأصول احتياطية.

كما استقر بند أوراق مالية في الخارج الذي يشمل الأوراق المالية عالية السيولة، وحقوق الملكية، وأدوات الدين القابلة

بالتعاون مع الرابطة الدولية لأسواق المال «ICMA»

البورصة توفر برنامجاً تدريبياً حول المفاهيم المرتبطة بإدارة المحافظ لمديري الأصول

نظمت مجموعة بورصة الكويت برنامج تدريبي يستهدف شركات الاستثمار ومديري الأصول بالتعاون مع الرابطة الدولية لأسواق المال (ICMA)، والذي يعكس التزام الشركة بتطبيق مبادراتها الاستراتيجية التي تسعى الى رفع مستوى المعرفة وتطوير الخبرات والمهارات لشركات الوساطة ومدراء الأصول، وذلك عبر الاطلاع على أحدث الأدوات الاستثمارية المطبقة في الأسواق العالمية.

انضمت بورصة الكويت إلى ICMA في العام 2017، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل مع أعضاؤها على مدار أكثر من 50 عامًا من أجل تعزيز تنمية الأسواق المالية والمشاركين فيها، ووضع القواعد والمبادئ والتوصيات التي تحدد أسس نجاحها. ذلك وتضم ICMA حوالي 600 عضو نشط في كافة قطاعات أسواق المال الدولية في 64 منطقة حول العالم، من ضمنهم جهات إصدار من القطاعين العام والخاص، وبنوك وتجار أوراق مالية، ومديري الأصول والصناديق الاستثمارية، وشركات التأمين، وشركات المحاماة، والبنوك المركزية. وتتمثل مهمة الرابطة في دعم أسواق المال حول العالم، حيث تعزز ICMA المعايير المهنية من خلال برامج التدريب والتعليم، المصممة والمقدمة من قبل المتخصصين في كافة المجالات المتعلقة بأسواق المال.

هذا ويشكل تنظيم الدورات التدريبية جزءًا من جهود بورصة الكويت لإحداث تأثير هادف على المجتمعات التي تعمل فيها كجزء من استراتيجيتها للاستدامة المؤسسية، وجهودها المستمرة ضمن ركيزة «التعليم» الهادفة لتزويد المشاركين في السوق بفهم متعمق لعمل أسواق المال، والأدوات والتقنيات المختلفة اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وفعالة تسهم في تلبية احتياجات المستثمرين. كما تتماشى مع الهدف 4 – التعليم الجيد – والهدف 17 – الشراكة من أجل الأهداف – من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة اضافةً الى رؤية «كويت جديدة 2035» وخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت.

كما غطى هذا البرنامج، الذي تم تقديمه على مدار عشر أيام من 29 مايو إلى 9 يونيو 2022، المفاهيم المرتبطة بإدارة المحافظ، مثل الدخل الثابت والأسهم والتضخم وإنشاء المحفظة. وقد أشرف على التدريب نيل سكوفيلد، مستشار تدريب من المملكة المتحدة والذي لديه خبرة في الأسواق المالية تتجاوز العشرون عاماً، حيث أنه من عام 2001 إلى عام 2008 شغل سكوفيلد منصب الرئيس العالمي للتدريب على الأسواق المالية في باركليز كابيتال في لندن، وكان مسؤولاً عن تصميم وتقديم العديد من الندوات لمجموعة متنوعة من فئات الأصول للعديد من الجماهير المختلفة. كما عمل كمدير للتدريب في شركة كريسهولم روث في لندن وشغل مناصب في بنك شايس مانهاتن وسكيوريتي باسيفيك هوار جوفيت (المتداول حاليًا باسم بنك أمريكا).

لقطة جماعية من البرنامج التدريبي

وتعليقًا على هذه المناسبة، قال سكوفيلد: «خلال العشرة أيام لهذه الدورة المكثفة، قمنا باستعراض وشرح مجموعة متنوعة من المفاهيم المرتبطة بإدارة المحافظ، مثل الدخل الثابت والأسهم والتضخم وإنشاء المحفظة بالإضافة إلى التعرف على تجارب المشاركين، والتي تعتبر محوراً أساسيا لهذه البرامج والدورات التدريبية. ختاماً، أود أن أشكر بورصة الكويت على هذه الفرصة، وأتطلع إلى المزيد من التعاون في المستقبل.»

تنص إستراتيجية بورصة الكويت للاستدامة المؤسسية على ضمان تطبيق المبادرات وتوافقها مع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومعايير افضل الممارسات في القطاع الذي تعمل به، وتوقعات المستثمرين؛ بالإضافة الى إنشاء شراكات قوية ومستدامة تساعد بورصة الكويت على تحقيق النجاح وتتيح للشركة الاستفادة من قدرات ونقاط قوة الشركات أو المؤسسات الأخرى التي تمتلك خبرة في مجالات مختلفة، بالإضافة إلى دمج جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات مع ثقافة الشركة، وذلك من أجل تحقيق الاستدامة والتأثير المستمر ليتم تنفيذه وغرسه في عمليات الشركة اليومية.

كجزء من الإستراتيجية، أطلقت بورصة الكويت العديد من المبادرات بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية، مع التركيز على دعم المنظمات غير الحكومية والبرامج الخيرية، ومحو الأمية المالية والتوعية بأسواق المال، بالإضافة إلى تمكين المرأة، وحماية البيئة، وأخذ كافة تدابير الأمن والوقاية من فيروس كورونا المستجد.

الأحمر يواصل الهيمنة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 34.2 نقطة ليبلغ مستوى 7433.15 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.46 في المئة.

وتم تداول 167 مليون سهم عبر 11712 صفقة نقدية بقيمة 46.2 مليون دينار كويتي (نحو 166.3 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 34.2 نقطة ليبلغ مستوى 5812.06 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.59 في المئة عبر تداول 89.2 مليون سهم من خلال 4464 صفقة نقدية بقيمة 10.4 مليون دينار (نحو 37.4 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 34.9 نقطة ليبلغ مستوى 8225.39 بنسبة انخفاض بلغت 0.42 في المئة عبر تداول 77.8 مليون سهم في 7248 صفقة بقيمة 35.8 مليون دينار (نحو 128.8 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 24.4 نقطة ليبلغ مستوى 6072.41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.4 في المئة عبر تداول 83 مليون سهم من خلال 3768 صفقة نقدية بقيمة 9.8 مليون دينار (نحو 35ر2 مليون دولار).

وسجلت بورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 46.25 مليون دينار، وزعت على 167.13 مليون سهم، بتنفيذ 11.71 ألف صفقة.

وضغط على الجلسة هبوط 11 قطاعاً على رأسها التكنولوجيا بـ4.90 في المئة، بينما ارتفع قطاع الخدمات الاستهلاكية وحيداً بـ0.48 في المئة، بينما استقر قطاع الرعاية الصحية.

تصدر سهم «التعمير» القائمة الحمراء بـ9.96 في المئة، بينما جاء «المعدات» على رأس الارتفاعات بـ10.41 في المئة.

وبشأن الأنشط تداولاً، تقدم «بيتك» المنخفض 0.24 في المئة السيولة بقيمة 7.08 مليون دينار، بينما جاء «جي إف إتش» في صدارة الكميات بـ22.44 مليون دينار، متراجعاً 2.07 في المئة.